

حرائق في البيت الروسي الكبير؟



حازم صافية

يخطئ الذين يتحدثون عن استعادة الحرب الباردة كما كانت عليه قبل انهيار جدار برلين وتفشخ الاتحاد السوفياتي. ويخطئ أكثر أولئك الذين يخطئون على الصراعات الدائرة على كوكبنا إلى نزاعات «جغرافية سياسية» على مناطق النفوذ، غير عابئين بالأسباب الداخلية لتلك الصراعات، أو بالفوارق بين واحد وآخر.

لكن في حدود «الحصنة» الجغرافية - السياسية، وما قد تحمله من تشابه مع الحرب الباردة، يجوز القول إن الحرائق تندلع اليوم في البيت الروسي الكبير.

هذا ما نراه الآن ساطعا في أوكرانيا، الفناء الخلفي لروسيا. صحيح أن النزاع السياسي يتقاطع مع نزاع قومي ولغوي، وأن النتائج التي قد تسفر عنها المواجهة الروسية - الغربية تنطوي على احتمالات متباينة عدة، في عداها التقسيم وفي عداها التقاسم في الأرض أو في السلطة. إلا أن ما لا يرقى إليه الشك أن الأزمة الأوكرانية وضعت فلاديمير بوتين في موضع المدافع. وحتى في حال الهجوم العسكري المرحح في القرم، وربما أيضا في الشرق، دفاعا عن «الأمن الحدودي» لبلاده، فإن ما سوف يناله، أي الشرق والجنوب، سيكون أقل من أوكرانيا الحالية التي سيبتغ ثنائها وجهة أخرى.

ومع كل الفوارق بين أوكرانيا وروسيا، حيث تصطبغ الثورة أيضا بالأزمة الإقليمية والاحتراب الأهلي، يبقى أن حليف موسكو هو المدافع. ذلك أن النظام السوري هو ما هبّت الثورة في وجهه، وهو تاليا المعرض للسقوط على نحو أو آخر. أما الاستراتيجية البالغة الهجومية التي اتبعتها، وبتبعتها، نظام بشار الأسد، فلا تغير الحقيقة الألفية وهي أنه في موقع الدفاع. وفي أميركا اللاتينية بدأت الحركة الشافيزية في فنزويلا تختل. ذلك أن الحركة التي بدأت طابعية في الولايات الشرقية للبلاد، ضد تردي الأمن والفناء، ما لبثت أن تحولت حركة سياسية وتشيوعية في العاصمة كراكاس وسائر المدن الكبرى.

ولم يكن بلا دلالة أن الرئيس الشافيزي نيكولاس مادورو أتهم وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي آي) بالوقوف وراء معارضيه وبحريتهم على إسقاط نظامه. وهنا أيضا تختلف فنزويلا اختلافا كبيرا عن كل من سورية وأوكرانيا، كما يبرّج أن تختلف أشكال الصراع ومآلاته فيها عنهما، علما بأن مستوى سخونتها لا تزال أقل كثيرا عما في الحال في أوكرانيا وروسيا. بيد أن المؤكد أن الحركة حول الشافيزية ومدة صلاحيتها بدأت. وهي قد تهدأ قليلا وقد تستعر قليلا في انتظار الانتخابات النيابية العامة العام المقبل، إلا أنها باتت تنصدر أجندة الفنزويليين الذين يريد تصفهم علاقات أفضل بالولايات المتحدة، أي علاقات أقل بروسيا.

يزيد في «غرابية» ما نشهد أن الإدارة التي تحكم واشنطن ليست إدارة دوايت أيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس، ولا في إدارة ريتشارد نيكسون أو رونالد ريغان أو جورج دبليو بوش. فلما يحصل في سورية وأوكرانيا وفنزويلا يتزامن مع إحدى أكثر الإدارات عزوفا عن التدخل في تاريخ الولايات المتحدة منذ «تورطها» في شؤون العالم في عشرينيات القرن الماضي. وهذا التزام إن ثم عن خطل النظرة التأميرية المفضحة بالفهولة الجغرافية - السياسية، ثم أيضا عن وجهة تستحق التأمل والانتباه من مهندسي الأحلاف الروسية في العالم.

لقد بدا، ولا يزال يبدو، أن البيت الأميركي الكبير معرض بدوره لحريق يشب في تركيا. وهذا، في حال حصوله، سيكون بالغ الأثر على المجرى السوري. لكن من الذي يضمن أن إيران، في المقابل، لن تشهد شيئا مماثلا ينجم عن تصاقم الخلاف بين حسن روحاني و«الحرس الثوري»، ويكون له أثر أبلغ من الأثر التركي على المجرى السوري؟

في هذه الغضون، نبسط تركيا وإيران موضوعين للتكهن. أما سورية وأوكرانيا، ودرجة أقل من التوتر، فنزويلا، فعناوين راهنة عن حرائق في البيت الروسي الكبير.

الجيش الليبي يؤكد حياده ويرفض العنف السياسي



الأيام الماضية.

وخلال الشهر المنصرم، تعرض المؤتمر لتهديدات بالافتتاح أيضا من كتبتين مسلحتين بعد تصريحات انقلابية من اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وتهديده أخيرا بالقبض على من يوجد من أعضاء المؤتمر بمطارات المنطقة الشرقية.

في سياق آخر، قدم رئيس مجلس الفوضوية الوطنية العليا للانتخابات نوري العبار استقالته دون إبداء أسبابها، كما استقال نائبه عماد السائح والعضو خالد السحلي من رئاسة مجلس الفوضوية التي أشرفت قبل أيام على انتخابات هيئة صياغة مشروع الدستور.

وأوضح السائح أن الاستقالة جاءت انطلاقا من قناعة مقدميها «بضرورة إفراح المجال أمام العناصر الجديدة لإكمال هذه المهمة الوطنية وترسيخ مبدأ التداول السلمي في المناصب العامة، نافية وجود أي ضغوط من وراء هذه الاستقالات التي سببت المؤتمر الوطني العام لاحقا.

وعلى الصعيد الميداني، قتل رجال أمن في مدينة بنغازي برصاص مسلحين مجهولين، بعد يوم من مقتل ثلاثة أشخاص أحدهم فرنسي والاثنا الأخران رجال أمن، كما عثر على جثث ستة أشخاص قتلوا بالرصاص.

وأكدت الحكومة الليبية في بيان لها على ضرورة الحفاظ على المسار الديمقراطي للدولة عبر صناديق الاقتراع.

كما دعت الحكومة المؤتمر الوطني للتواصل مع المحتجين الرافضين لاستمراره وفتح باب الحوار معهم، وذلك بعد أن اقتحم أحد عدد من المظاهرات مقر المؤتمر بالعاصمة طرابلس أثناء انعقاد جلسته المسائية التي ناقشت مواضيع متعلقة بإجراء الانتخابات الرئاسية التي لم يحدد موعدا بعد.

وقال المتحدث باسم المؤتمر عمر حميدان -في تصريحات تلفزيونية- إن متظاهرين بعضهم كان مسلحا تجمعوا منذ ظهر الأحد حول مبنى المؤتمر وأضرموا النيران خارج سياره عدة مرات قبل أن يقتحموا قاعة المؤتمر، مضيفا أن المتظاهرين اعتدوا بالضرب على عدد من الأعضاء الذين نقلوا إلى المستشفى. وذكرت الأنباء أن ثلاثة أعضاء من المؤتمر أصيبوا بالرصاص أثناء الاقتحام، كما أسفرت العملية عن تدمير أجزاء من القاعة واندلاع النيران في محتوياتها.

ويأتي حادث الاقتحام ضمن سلسلة من المظاهرات شهدتها شوارع وميادين ليبية مطالبة برحيل المؤتمر، خاصة في العاصمة حيث أضرم متظاهرون النار في إطارات السيارات، وأغلقوا الطرق في محيط المقر في



طرابلس / متابعات :

السلمية، واعتبرت أن هذا هو الطريق الذي يضمن حسن استمرار العملية السياسية ويمكن البلاد من انتقال السلطة وفق القواعد الديمقراطية ويحفظ أمن ليبيا واستقرارها.

في السياق، دعا أعضاء المؤتمر الوطني الليبي العام إلى اعتماد آلية جديدة لاستئناف جلسات المؤتمر بعد تعليقها في أعقاب اقتحام قاعة المؤتمر من قبل محتجين يطالبون برحيل المؤتمر، واعتدائهم على أعضائه بأسلحة آلية وبيضاء مما أدى إلى جرح عدد من الأعضاء.

وناشد رئيس المؤتمر نوري بوسهمين جميع الثوار إلى حماية مداخل ومخارج العاصمة طرابلس ومقار السفارات والمرافق السياسية للدولة، معلنا رفضه التحريض على النيل من ثورة 17 فبراير التي أسقطت النظام السابق.

وأكد بوسهمين -في خطاب بثه التلفزيون الليبي- أن أعضاء المؤتمر «مضمون على مواصلة طريق ثورة 17 فبراير وماضون على المسار الديمقراطي»، وعبر عن أسفه لاقتحام البرلمان معتبرا أنه «اعتداء صارخ تعرض له.. مقر السيادة الشرعية». الذي انتخبه الشعب، وكانت الحكومة الليبية المؤقتة أعلنت في وقت سابق «رفضها المطلق» لا تعرض له المؤتمر الوطني العام من أعمال عنف، ودعت المواطنين إلى الالتزام بالتعبير السلمي باعتباره أحد مكاسب ثورة 17 فبراير.

أكدت رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي مجددا أنها تنأى بمتسببها من الجيش الوطني عن أي جدال أو تجاذبات سياسية وأنها مع الحراك الشعبي السلمي، رافضة الاعتداء على جميع مؤسسات الدولة ومقراتها، واستخدام العنف لرفض الآراء بمختلف اتجاهاتها، وذلك إثر حادثة الاقتحام المسلح التي تعرض لها مقر المؤتمر الوطني العام (البرلمان).

وقالت وكالة الأنباء الألمانية -نقلا عن بيان للأركان العامة أصدرته الاثنين - أن رئاسة الأركان أعلنت ووقوفها ضد أي تحرك مسلح ضد الشرعية التي اختارها الشعب الليبي بإرادته وفق أهداف ومبادئ ثورة 17 فبراير، التي تنادي بإرساء الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير بالوسائل السلمية.

من جهتها، أدانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الهجوم الذي تعرض له المؤتمر الوطني والاعتداء على أعضائه وتخريب محتوياته، مؤكدة أنها ترفض بشكل مطلق اللجوء إلى العنف في العمل السياسي، ودعت إلى ضرورة احترام المؤسسات الشرعية.

ودعت البعثة -في بيان لها- الليبيين إلى ممارسة الحق في التعبير الحر بالوسائل

اجتماع لدعم لبنان في باريس بحضور روسيا والغرب

للتطور والتجهيز على خمس سنوات وقيم احتياجاته بحوالي 4.6 مليار دولار.

ولدعم الاقتصاد في لبنان المتضرر من الأزمة السورية، وخصوصا في قطاع السياحة، يمكن أن يعلن البنك الدولي أن الصندوق الذي أسسه بدأ العمل مع مساهمة تصل إلى 50 مليون دولار.

في هذا السياق، قالت وزارة الخارجية الفرنسية إن «المساهمات تصل، لكن لا تزال هناك محطات إدارية يجب تجاوزها»، وسيستخدم المال في تمويل مشاريع تهدف لمكافحة الفقر وفي مجال التعليم والثقافة لاسيما لإدخال أطفال اللاجئين السوريين إلى المدارس في لبنان.

ويضاف دعم البنك الدولي إلى مساعدات ثنائية من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى. وهناك حاليا حوالي 720 مليون دولار جاهزة للتنمية ولبناء مدارس ومعالجة المياه سيق أن تم التوقيع عليها، وهي في انتظار أن يصادق عليها البرلمان اللبناني.



ميدانية، إضافة إلى بعض المروحيات المخصصة للنقل. وهكذا سلمت باريس في أغسطس الجيش اللبناني صواريخ متطورة مضادة للدبابات، لكن تم تعرف تفاصيل كثيرة حول هذه

وسيمت بحث تعزيز الجيش اللبناني ودعم الاقتصاد عبر صندوق إنشاء البنك الدولي ومساعدة اللاجئين.

وأنشئت المجموعة الدولية لدعم لبنان في نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2013، بمبادرة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتضم ممثلين عن الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي ثم وسعت لتشمل دولا أخرى مثل إسبانيا وألمانيا وإيطاليا.

وزعم أنها ليست عضوا في المجموعة، دعيت السعودية لحضور اجتماع الأربعاء بسبب دعمها الخاص للبنان. وكانت المملكة تعهدت في نهاية ديسمبر بتقديم ثلاثة مليارات دولار للجيش اللبناني تستعمل لشراء الأسلحة من فرنسا.

ويعاني الجيش اللبناني من نقص في التسليح، لاسيما لجهة السلاح الحديث، وتقتصر أسلحته على ناقلات جند مدرعة أميركية الصنع ودبابات سوفياتية ومدافع

باريس / متابعات :

يجمع وزراء خارجية المجموعة الدولية لدعم لبنان، اليوم الأربعاء في باريس، في أول لقاء مباشر بين الغرب وروسيا منذ سيطرة القوات الروسية في نهاية الأسبوع على القرم الأوكرانية.

وسيحضر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى جانب نظرائه الأميركي جون كيري والفرنسي لوران فابيوس والبريطاني وليام هيج والألماني فرانك فالتر شتاينماير. وسيمثل لبنان في مؤتمر باريس الرئيس ميشال سليمان برفقة ثلاثة وزراء. وبين المشاركين أيضا نائب الأمين العام للأمم المتحدة إيان بايسون والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي.

ويعد حوالي ستة أشهر على إنشائها، ستعترض مجموعة الدعم المتبينة الدولية لمساندة لبنان ودعم أمنه واستقراره في خضم الأزمة في سوريا المجاورة، وفيما لجأ حوالي مليون سوري إلى أراضيها.

الخطوة برفض عقوبات يقررونها بأنفسهم وسيمبرزون سريعا مساعدة اقتصادية إلى الحكومة الجديدة الهشة التي يدعمها الغرب في أوكرانيا.

وأشارت الصحيفة إلى أن الحكومة الأوكرانية المحاصرة أعلنت أمس أن روسيا بشرت 16 ألف أمن قوتها في المنطقة على مدار الأسبوع الماضي حيث طلبت من القوات الأوكرانية الاستسلام في غضون ساعات أو مواجهة هجوم مسلح. وقد نفت روسيا أنها أصدرت أي إنذارات، إلا أنه من الواضح أنها تتحرك لتعزيز سيطرتها على شبه جزيرة القرم التي يتحدث أغلبية مواطنيها اللغة الروسية في جنوب أوكرانيا كما تحتفظ موسكو بقاعدة عسكرية. وردا على التحركات الروسية، قالت الصحيفة: إن القيادة الأوزبكية أشارة إلى أنهم سيمنضون قداما في عمل محدود مثل وقف المحادثات العمل محدودة مثل تعليق محادثات غير ذات صلة مع موسكو ووقف مبيعات الأسلحة كما أكدوا على أنهم يقاومون جهودا أشمل للحد من النشاط التجاري والاستثماري في روسيا.

أمريكا أزهقت أرواح الأفغان لتحقيق مصالحها

عرب الرئيس الأفغاني «حامد كرزاي»، في مقابلة مع صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية، عن امتنانه للشعب الأمريكي، وغضبه الشديد من الإدارة الأمريكية التي لم تضع في اعتبارها مصلحة الشعب الأفغاني.

وقال «كرزاي، غاضبا أثناء الحرب الأمريكية، التي قامت عقب هجمات 11 سبتمبر، على أفغانستان واستمرت 12 عاما، وقد أطول حرب خاضتها، أزهقت أرواح الأفغان في حرب ليست لهم»، وإنما كانت نصب فقط لمصلحة أمريكا والغرب.

ولفتت الصحيفة إلى غضب البيت الأبيض من رفض توقيع كرزاي على اتفاق أممي مع واشنطن يسمح ببقاء قوات أجنبية في أفغانستان بعد انتهاء العام الجاري، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» إلى مطالبة الجنائون بالاستعداد لسحب جميع قوات الجيش الأمريكي من أفغانستان بحلول نهاية عام 2014.

وخلال اتصال هاتفى يوم الثلاثاء الماضى أبلغ أوباما الرئيس كرزاي بأنه أعطى أوامره للجنائون بسحب القوات، وبعد هذا الاتصال الهاتفى أول مناقشة موضوعية بين الرئيسين منذ يونيو الماضى.



لاقتصادها.

يأتى ذلك في الوقت الذي شهدت فيه سفن الحدود الروسية أمس وهي تتحرك حول ميناء مدينة «سيفاستوبول» التي تقع في شبه جزيرة القرم، حيث يتركز الأسطول البحري الروسي على البحر الأسود، وهو الأمر الذي يثير المخاوف من أن موسكو تخطط لجلب المزيد من القوات لمنطقة البحر الأسود الاستراتيجية.

وأضافت الصحيفة في تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني أن الإدارة الأمريكية جمدت العلاقات العسكرية مع روسيا بما في ذلك التدريبات وزيارات الموانئ واجتماعات التخطيط وذلك عقب يوم واحد من إلغاء محادثات تجارية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أمريكيين قولهم: إنه في حال رفض روسيا التراجع عن موقفها، سيتم فرض القوانين المشددة على منحة تأشيرات دخول الولايات المتحدة وتجديد أوضاع بعض المسؤولين الروس في مناصب قيادية إلى جانب استهداف مؤسسات مالية تديرها الدولة.

كما ألح قادة الكونجرس بأنهم سيتبعون هذه

أزمة أوكرانيا تحولت إلى صراع بين الشرق والغرب



رات صحيفة «إنديبننت» البريطانية أن الأزمة بأوكرانيا تحولت إلى حرب الشرق ضد الغرب، حيث تهدد أمريكا وبريطانيا برفض عقوبات كبيرة، بينما تتوصل روسيا والصين إلى اتفاق، وهو ما يؤدي إلى تزايد التوترات المحيطة بهذه الأزمة.

وقالت الصحيفة إن هذه التوترات التي نشهها حاليا لأهائنا الحرب الباردة، حيث اتفقت كل من روسيا والصين معا، بينما تهدد الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة بعزل روسيا اقتصاديا في محاولة لتجنب العمل العسكري.

وأدانت أمس الأحد مجموعة G7 من الدول الصناعية الكبرى التسلسل الروسي إلى أوكرانيا، وأكد البيت الأبيض في بيان إلغاء التحضير لقمعة G8 التي كانت تشمل روسيا، المقرر عقدها في سوتشي في شهر يونيو المقبل.

وجاء في بيان لمجموعة G8: «اتفقنا نحن، قادة كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة ورئيس المجلس الأوروبي ورئيس الفوضوية الأوروبية، الانضمام معا اليوم للتدبير بانتهاك الاتحاد الروسي الواضح لسيادة وحدة أراضي أوكرانيا، كما قرنا في الوقت الحالي تعليق مشاركتنا في الأنشطة المرتبطة بالتحضير لقمعة G8 المقرر في سوتشي في يونيو».

وحد G7 أيضا روسيا لإجراء محادثات مع أوكرانيا مباشرة لمعالجة حقوق الإنسان أو أي مخاوف أمنية لديها، وأعربت المجموعة دعمها لمساعد أوكرانيا لتأمين المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي وإجراء إصلاحات

مقتل (11) شخصا وإصابة (٤٣) من المدنيين والعسكريين.. القوات العراقية تحرر جمعا حكومياً من سيطرة المسلحين

بغداد / متابعات :



واحتجزوا حوالي 30 شخصا رهائن من الموظفين والمراجين بداخله وقاموا بتفجيرات انتحيرية وسيارة مفخخة قتلت وإصابة 35 شخصا بينهم نائب رئيس مجلس قضاء المدينة عمار أحمد الذي أصيب بجروح نقل أثرها إلى مستشفى المدينة.

وفي بداية هجوم المسلحين فجر أربعة انتحاريين انقضهم داخل مبنى المجمع الحكومي لقضاء سامراء بمحافظة صلاح الدين (125 كم شمال غرب بغداد) ثم فجروا سيارة مفخخة أمام المبنى ما أدى إلى مقتل وإصابة 35 شخصا والحاق اضرار جسيمة بثلاث عشرة سيارة ثلاث منها تعود للشرطة أعلن أثرها عن حظر شامل للتجول في المدينة التي يقطنها حوالي نصف مليون نسمة وأغلقت الجسور والطرق ومناهب المدينة، وقد اندلعت اشتباكات عنيفة بين عناصر حماية مبنى المجمع الحكومي والمسلحين فيما توجهت قوات

تسكنت القوات العراقية بعد معارك استمرت أربع ساعات أمس من تحرير مجمع حكومي، في منطقة مضطربة بشمال غرب البلاد، من سيطرة مسلحين عليه بعد تفجيرات انتحارية واحتجاز 30 شخصا كرهائن بداخله.

وقتل 11 وإصابة وأصيب 43 عسكرياً ومدنياً بينهم ثلاثة مسؤولين من أعضاء المجلس البلدي إثر أربع ساعات من الاشتباكات بين القوات العراقية ومسلحين بينهم 6 و8 سيطروا على المجمع الحكومي بقضاء سامراء (125 كم شمال غرب بغداد).

وقد فرضت القوات الحكومية السيطرة على المجمع الحكومي الذي يضم المجلس البلدي وإدارات القضاء وبعض المؤسسات الإعلامية بعد تمكنها من قتل المسلحين الاربعة الذين اقتحموا مبنى المجمع واخذوا 30 شخصا رهائن كما قالت قيادة عمليات القضاء. ولم تعلن أي جهة بعد مسؤوليتها عن عملية الاقتحام لكن تنظيم القاعدة كان أعلن مسؤوليته عن عمليات مماثلة قام بها مؤخرا في مناطق متفرقة من العراق.

وجاءت هذه التطورات اثر معاصرة مسلحين بينهم انتحاريين في وقت سابق أمس المجمع الحكومي في قضاء سامراء شمال غرب بغداد

والتحريض على إرهابيين من المدنيين والعسكريين..

ويعاني الجيش اللبناني من نقص في التسليح، لاسيما لجهة السلاح الحديث، وتقتصر أسلحته على ناقلات جند مدرعة أميركية الصنع ودبابات سوفياتية ومدافع

ويعاني الجيش اللبناني من نقص في التسليح، لاسيما لجهة السلاح الحديث، وتقتصر أسلحته على ناقلات جند مدرعة أميركية الصنع ودبابات سوفياتية ومدافع

وكانت سامراء شهدت مطلع